دور وظيفة الدولة في ظل العولمة

عبدالرزاق بحــري
باحث دكتوراه، جامعة المدية
أستاذ مؤقت –جامعة البليدة 02–

تاريخ الإرسال: 26/ 08/ 2018 تاريخ القبول: 25/ 09/ 2018 تاريخ النشر: 30/ 11/ 2019

ملخص: (باللغة العربية)

تعتبر الدولة عنصرا مهما في تنظيم حياة الفرد لما لها من آليات وسلطات وقوانين تستعملها في هذا المجال، إلا أنها أصبحت في الوقت الراهن عنصرا يتجاذبه العديد من الأطراف والظواهر والعوامل التي تعتبر العولمة إحداها. لقد فرض النظام الدولي الجديد على الدولة التعامل مع مختلف هذه الظواهر المعاصرة بذكاء وفعالية لتجنب المساس بسيادتها وسلطانها في الداخل أو مصداقيتها وعلاقاتها في الخارج، حيث أصبح بالنسبة لها ضرورة حتمية أن تتعاطى مع كل المؤثرات التي فرضها العولمة لا سيما على الصعيدين السياسي والأمني، وكذلك الاقتصادي والاجتماعي، بل وحتى الثقافي، وسنحاول في هذا المقال عرض المادة العلمية، والمعطيات الأساسية التي تبين الطريق الامثل للتعامل مع آثار العولمة على الدولة والاستفادة منها في الجانب الإيجابي.

الكلمات المفتاحية: العولمة، الدولة، النظام الدولي الجديد، آثار العولمة، دور وظيفة الدولة.

Abstract: The State is an important element in the organization of an individual's life because of the mechanisms, powers and laws used in this field, but it is now an element that is being attracted by many parties and phenomena and factors among which globalization one. The new international order imposed on the state to deal with these various contemporary phenomena intelligently and effectively to avoid compromising its sovereignty and dominion at home or its credibility and relations abroad. For it, it became imperative to deal with all the influences imposed by globalization, especially on the political and security levels, Social, economic, and even cultural ones. In this article, we will attempt to present the scientific material and the basic data that show the best way to deal with the effects of globalization on the state and benefit from it on the positive side.

Keywords: Globalization, state, new international order, effects of globalization, role of state function.

تمهيد:

تلعب الدولة العديد من الأدوار الهامة، وتقوم بالعديد من الوظائف الضرورية على المستويين المحلي والدولي؛ ولذلك لا يرجع الاهتمام بدراسة الدولة وأدوارها إلى اعتبارات أكاديمية فقط، وإنما يرجع أيضا إلى اعتبارات أخرى ترتبط بما تقوم به الدولة من دور كبير ومتعاظم في تنظيم شؤون الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وضبط لكثير من أشكال التفاعل بين الأفراد والجماعات.

ورغم ذلك فإن الدولة ليست فاعلا مطلقا بشكل كامل، وإنما هي فاعل تتنازعه قوى تتقارب أحيانا وتتعاند أحيانا أخرى، ولكنها في كل الأحوال تضع الدولة بين شقي رحى؛ فمن ناحية، هناك القوى الخارجية المتعلقة بوضع كل دولة داخل النظام العالمي، وما يترتب عليه من ضغوط سياسية واقتصادية خارجية، وهناك من الناحية الأخرى القوى الداخلية المرتبطة في الأساس بالتشكيل الطبقي، ومستوى نموه، ودرجة التنافس أو الصراع الذي يفرزه، فالدولة بذلك هي محصلة لتفاعل عوامل ذاتية وموضوعية داخلية وخارجية.

وفي عصرنا الحاضر تمارس العولمة بشكل متزايد تأثيرا كبيرا على الطريقة التي تفهم بها الدولة، من حيث وظائفها وسياساتها وحجمها، والذي يتطلّب بالضرورة إعادة تعريفها وإعادة هيكلتها جذريا، فعالم السياسة ومؤسساته يتعرض لتغيرات عميقة لا يمكن تجاهلها.

فالدولة، من منظورها القديم والحديث، واعتبارا بأركانها الثلاثة أصبحت محل تأثير كبير من طرف العولمة. فكل من الشعب، والإقليم الذي استقر عليه هذا الشعب، والسلطة السياسية التي تحكمه يتأثرون جميعا بهذه الظاهرة، وهذا لكون النظام العالمي الجديد يقوم على الإبداع العلمي والتطور التقني والتكنولوجي وثورة الاتصالات الذين غزو العالم بزوال الحدود بين الشعوب، وأصبح العالم قرية كونية صغيرة بانتشار النمط الأمريكي والغربي فيه.

ويرى الباحثون العولمة أمرا متطفلا وجديدا، وأن هناك نوعان من العولمة (قديمة وحديثة)، أما القديمة، ظهرت مع الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر عندما قامت أوروبا بالبحث عن أسواق جديدة لاستيعاب منتجات المصانع واستعمار البلدان لتأمين المواد الخام حتى تتطور صناعتها. أما العولمة الحديثة، حققتها اوروبا بغير الاحتلال العسكري عن طريق التجارة والتنافس الدولي والانتشار التكنولوجي والنمط الغربي في البلاد، وتتعدد اشكال العولمة الاجتماعية والثقافية بزيادة الترابط بين المجتمعات وازدياد التبادل الثقافي، يمثلها التطور الهائل في المواصلات والاتصالات. أما العولمة الاقتصادية فهي زيادة الحرية الاقتصادية والتبادل التجاري بين أصحاب المال والأعمال في أنحاء العالم، بينما تتمثل العولمة السياسية في فرض الدول الغنية والقوية قوتها العسكرية على الدول الضعيفة والتدخل في قراراتها، ما يجعل من سيادتها تتراجع وبالتالي عليها أن تبذل مجهودا مضاعفا لتحسن من وظائفها وأدوارها في ظل هذا النظام الدولي الجديد، حتى يتسنى لها المحافظة على هويتها ومشروعها القومي، ومنه أمكننا طرح تساؤل لموضوعنا وفق ما يلي:

"إذا سلمنا بأن النظام الدولي الجديد يفرض تراجعا كبيرا على سيادة الدولة، فما هو الدور الوظيفي لها الذي يمكنها من أن تحافظ على وحدتها وقوتها ومشروعها الداخلي في ظل العولمة المتزايدة؟"

وللإجابة على هذه الإشكالية نتبع الخطة الموالية:

المبحث الأول: دور وظيفة الدولة في التعامل مع آثار العولمة سياسيا وأمنيا

المطلب الأول: الآثار السياسية للعولمة ودور وظيفة الدولة في التعامل معها

الفرع الأول: الآثار السياسية للعولمة على الدولة

الفرع الثاني: دور وظيفة الدولة في التعامل مع الآثار السياسية للعولمة

المطلب الثاني: : الآثار الأمنية للعولمة ودور وظيفة الدولة في التعامل معها

الفرع الأول: آثار العولمة على أمن الدولة

الفرع الثاني: دور وظيفة الدولة في حماية أمنها من آثار العولمة

المبحث الثاني:دور وظيفة الدولة في التعامل مع آثار العولمة اقتصاديا واجتماعيا

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية للعولمة ودور وظيفة الدولة في التعامل معها

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للعولمة على الدولة

الفرع الثاني: دور وظيفة الدولة في الاستفادة من الآثار الاقتصادية للعولمة

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية للعولمة ودور وظيفة الدولة في التعامل معها

الفرع الأول: الآثار الاجتماعية للعولمة على الدولة

الفرع الثاني: دور وظيفة الدولة في التعامل مع الآثار الاجتماعية للعولمة

الخـاتمــة

المبحث الأول

دور وظيفة الدولة في التعامل مع آثار العولمة سياسيا وأمنيا

إن التداخل بين القضايا السياسية والأمنية في الحياة الدولية المعاصرة يجعل من الصعب الفصل بينهما فصلا تاما، وإذا تعلق الأمر بأدوار الدولة الوطنية في هذين المجالين فإن محاولة الفصل ستكون أكثر صعوبة، ورغم ذلك يمكن إدراج دور وظائف الدولة الوطنية في المجالين السياسي (المطلب الأول) والأمني (المطلب الثاني) تبعا لآثار العولمة عليها، كل منها على حدى.

المطلب الأول

الآثار السياسية للعولمة ودور وظيفة الدولة في التعامل معها

للإحاطة بالدور المنوط بوظيفة الدولة في المجال السياسي، وجب علينا أن نتطرق الى الآثار السياسية للعولمة عليها (الفرع الأول)، ثم الى دورها في الحد من هذه الآثار (الفرع الثاني)

الفرع الأول: الآثار السياسية للعولمة على الدولة

لقد ساهمت العولمة في تراجع "مبدأ سيادة الدولة"، والذي تم التنبه إليه في سنة 1576 التي شكلت الأساس لمفهوم الدولة، ولكن هذا المفهوم أخذ بالتراجع تدريجيا مع الوقت في ظل المنظور السياسي بالرغم من محاولة الدول الحفاظ عليه في إطاره القانوني، إلا أن السيادة أخذت تتغير في مفهومها وذلك بفعل التوقيع على الاتفاقيات الدولية والتي تحتوي على التزامات للدول في ظل تعزيز مفاهيم حقوق الإنسان والمطالبة بالمزيد من الحريات، والذي منح المجتمع الدولي القدرة على التدخل في الشؤون الداخلية للدول، في انتهاك واضح لسيادتها وساهم في ذلك انهيار النظام ثنائي القطبية والتوجه نحو التحول الديمقراطي في ظل تصاعد المطالبة بالمزيد من الليبرالية الأمر الذي انعكس على سيادة الدول. [1]

لم يكن لمجال نشاط الدولة في السابق أي حدود مقررة ، ففضلا عن وظائفها السيادية انخرطت في الحياة الاقتصادية، إلا أنه سرعان ما تبين ضعف هذا المنحى لأنه قلص من فرص نجاح المبادرات الخاصة، كما عملت العولمة على نقل مراكز القرار من الدولة لصالح مراكز أخرى، مثل التكتلات الجهوية، المنظمات الدولية، وبهذا أصبحت الكثير من القرارات ذات طبيعة فوق قومية. [2]

كما أنه وإلى غاية الستينات، لم يكن ممكنا أن نتصور وجود دولة بدون سيادة كاملة على إقليمها، ولكن مع زحف العولمة في شتى الميادين، ومحاولة تكيف الأسواق حسب المعايير الدولية، أصبح ذلك سببا في تراجع الدولة عن سيادتها في بعض المجالات، فلا يمكن أن تمارسها بصفة مطلقة وواحدة، فأصبح دورها دور المنظم في العديد من المجالات، وبالتالي يجب التفرقة بين الخيال القانوني الذي نجد فيه الدول كلها متساوية السيادة، والواقع العملي المكذب والكاشف للفوارق بين الشمال والجنوب. [3]

ورغم ما ورد بشأن الدولة المعاصرة، إلا أنها لا تزال تلعب دورا محوريا وأساسيا في المجتمع الدولي ككيان، فهذه القناعة نتاج للعديد من الحيثيات، أهمها تقديس مبدأ حماية الوحدة الإقليمية في ميثاق سان فرانسيسكو (المادة4/2)، وعليه قد يكون رد فعل المجموعة الدولية عنيف في حالة انتهاكه، كما تم التأكيد في العديد من المواثيق على ضرورة الحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار وعدم تغييرها، فالبعض من دعاة العولمة قد يعتبر الدولة الوطنية أسوأ الحلول لاستقرار الأشخاص، وبالتالي استقرار العلاقات الدولية، فالتصرفات السيادية للدولة في إقليمها هي الضامن الحقيقي للأمن والسلم للمجتمع الدولي، فالدولة الوطنية ضرورة لا مفر منها، والعولمة لا تعني بالضرورة زوال واندثار الدولة، ولكن قد يعني زوال مقومات الدولة فيضعف انسجام الشعب، ويتفكك إقليم الدولة وتصبح السلطة السياسية مجرد رمز لا أكثر. [4]

وهنا أصبحت العولمة السياسية أمام تناقض ما بين الدعوة الى احترام حقوق الإنسان، والدعوة الى الديمقراطية والحرية، والمناداة بحق الاعتقاد والفكر والتعبير عن الرأي والتعددية السياسية، وفي المقابل يزداد التدخل في الشؤون الداخلية للدول عبر استخدام القوة مثل

حرب الخليج وغيرها فيما يخدم المصالح الأمريكية في حربها ضد الإرهاب ضمن تحالف أمريكي-إسرائيلي-بريطاني يضعون من خلاله سمات النظام الجديد، وعلى الجميع القبول به والدخول فيه، وبذلك تفقد الدولة القومية القدرة على ممارسة عملها ووظائفها، حيث تحقق العولمة نداء "الوطن بلا حدود"، وتعمل على إذلال الشعوب، وهذا يصب في طريق السيطرة وتعزيز الاستبداد.[5]

هذا الأمر دفع بعض الباحثين إلى اعتبار أن الدول التي تدير عملية العولمة تعمل على "استلاب كينونة الدول والمجتمعات" عبر إلغاء الحدود السياسية، وإدراج العولمة في سياق تعزيز " الامبريالية " عبر حصار الدول وتجويع شعوبها، وإلغاء العامل السياسي عبر انتهاك سيادة الدول، وهو مشروع صهيوني،[6] يتم من خلاله السيطرة على الدول بتحقق " ظاهرة التداول " من خلال ارتفاع النشاط والحركة الدولية للدول الفاعلة.

الفرع الثاني: دور وظيفة الدولة في التعامل مع الآثار السياسية للعولمة

لقد تراجع دور الدولة كفاعل وحيد في نطاق العلاقات السياسية الدولية، بل ظهرت الى جوارها كيانات قانونية وسياسية عديدة مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، التي تتمتع بقدر من الصلاحيات على حساب الدولة والوطن والسيادةّ، وكذلك الشركات المتعددة الجنسيات التي تمثل قوة التعاون المالية، فمن شأنها أن تضغط على الحكومات وتؤثر سلبا في توجيه سياستها، وخاصة دول العالم الثالث التي انكمش دورها في ظل الاقتصاد العالمي الى حد التهميش.[7]

إذا خوفا وتحذيرا من الوصول الى هذه الوضعية، يجب على الدولة الوطنية أن "تقوي بنيتها التحتية والقومية"، سواء المادية أو المعنوية، حتى تكون القلعة المانعة لهذا الزحف المهيمن والمسيطر الذي قد يصل الى حد الذوبان وفقدان شخصية الدولة.[8]

فحتى الدول التي قد تنازلت عن العديد من صلاحياتها للتجمعات الجهوية، قد تحتفظ ببعض الصلاحيات الأساسية والضرورية في اطار أدوارها المحورية، ومن ذلك "الحفاظ على الأمن للأفراد والتمثيل الدبلوماسي".[9]

ومن الجدير بالذكر، أن كثيرا من النشطاء قد أثبتوا أن الدولة الوطنية، ليست هي الأداة أو الوسيلة الوحيدة في إدارة السياسات العالمية، بل إن الدولة **"المعولمة"** أصبحت فاعلا من مجموع فواعل أخرى دون أن تفقد كليا دورها كراع للمصلحة العامة.[10]

ومن ثم فالتحول الذي حدث يتمثل في التحول من السيادة المطلقة إلى السيادة النسبية، وتبعا لذلك تمارس الدولة وظائفها في بعض المجالات بوصفها صاحبة السيادة والسلطان المطلق، وفي مجالات أخرى تمارس هذه الوظائف بوصفها تتمتع بالسيادة والسلطان النسبي، فالحفاظ على الأمن والاستقرار الداخلي، وحماية الملكية العامة والخاصة، تدخل في نطاق الوظائف التي تتمتع فيها الدولة بالسيادة المطلقة أو شبه المطلقة، في حين أن الوظائف التي تدخل في نطاق فرض الضرائب وتحديد التعريفة الجمركية على سبيل المثال، فإنها ستواجه بالعديد من القيود الخارجة عن نطاق سيطرة الدولة وتحكمها.

إن هذا الواقع الذي أفرزته العولمة، يفرض على الدولة الوطنية في المجال السياسي الاضطلاع بالأدوار والوظائف الآتية: [11]

1. الدور التطويري للدولة في ظل العولمة، ويشمل هذا الدور كل ما يتعلق بتطوير مؤسسة الدولة ذاتها والمؤسسات السياسية التابعة لها، هيكليا، وظيفيا وفكريا.

2. إعادة تنظيم العلاقة بين السياسة والمجتمع، فإن كانت فترة الحرب الباردة قد شهدت اتساعا للحيز السياسي الرسمي بحكم الواقع القائم آنذاك، فإن المرحلة الحالية تشهد اتساعا ملحوظا لنطاق المجتمع المدني وانحسارا نسبيا للنطاق السياسي الرسمي، والأمر يتطلب الوصول إلى صيغة متوازنة بين النطاقين تكفل تحقيق التكامل والتوافق والانسجام فيما بينهما، بما يؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية الإدارة السياسية للمجتمع، فالتحول الديمقراطي الناجح يحتاج إلى مجتمع قوي، ناضج وحديث، ولا يتعارض على هذا النحو مع وجود دولة قوية، بل على العكس يحتاج التطور الديمقراطي إلى دولة قوية منفتحة وحديثة.

3. الوظيفة التنظيمية للدولة تدور حول قيامها بتنظيم عملية تحمل الالتزامات والمسؤوليات كفاعل دولي، بما يتلاءم والحفاظ على

كيانها الذاتي ويوفر لها القدرة على الوفاء بهذه الالتزامات والمسؤوليات تجنبا لأية ضغوط خارجية، هذا بالإضافة إلى ضرورة قيامها بتنظيم علاقاتها بالفاعلين الآخرين من غير الدول، بما يؤدي إلى زيادة قدرتها وكفاءتها في التعامل مع هؤلاء الفاعلين، وبما يساعدها على استيعاب المتغيرات النابعة من هؤلاء الفاعلين والمؤثرة عليها.

المطلب الثاني

الآثار الأمنية للعولمة ودور وظيفة الدولة في التعامل معها

نقسم هذا الجزء من الموضوع بدوره الى آثار العولمة على أمن الدولة (الفرع الأول)، ثم الى دور وظيفة الدولة في حماية أمنها من آثار العولمة (الفرع الثاني)

الفرع الأول: آثار العولمة على أمن الدولة

ارتبط منذ القديم مدلول الأمن بمفهوم الخطر والتهديد، فلا نستطيع تعريفه إلا في مجال داخلي ودولي محدد، وبذلك فهو يمثل المحصلة النهائية لمستوى ودرجة التحصين لكيان الدولة من الداخل والخارج، وبقي مفهوم الأمن محافظا على أهميته الجوهرية في عصر العولمة بكل أبعاده سواء الداخلية أو الخارجية، وليس ذلك غريبا، ففي كل العهود والأزمنة كان للاقتصاد، الحروب والسياسة روابط ضيقة ومتقاربة، إذ أن التطور السريع في الأسلحة الحربية خصوصا التطور في السلاح الجوي، أنهى سيطرة الدولة على إقليمها، حيث أصبح بإمكان السلاح الجوي لدولة ما أن يضرب مدن وقرى دولة أخرى مهما كانت الحماية الموجودة على الحدود الإقليمية، منهيا بذلك وظيفة الحدود الأمنية، ولقد اكتملت عملية إنهاء وظيفة الدولة الإقليمية الأمنية باختراع الصواريخ وما تحمله من رؤوس نووية، حيث قضى هذا الاختراع إلى الأبد على ما بقي للدولة الإقليمية من قدرة أمنية.[12]

لقد أصبح من أهم مميزات العولمة العسكرية في ظل العصر الحالي، ذلك التوسع و التطور الهائلين كما وكيفا للترسانة العسكرية الأمريكية بالذات، حيث احتكرتها من دون الدول الأخرى التي انطلقت في السباق نحو التسلح، ولذلك نهجت الولايات المتحدة سياسة نزع التسلح للحد من هذا السباق، وقد تم استعمال الترسانة العسكرية من طرف الولايات المتحدة وحلفائها من أجل التحكم بالثروات ونهبها من الأمم الأخرى، زيادة على استخدام الدول الصناعية الكبرى للآلة العسكرية لتكريس الإيديولوجية الليبرالية الرأسمالية و نشرها في العالم.[13]

وقد تجلت أهم مظاهر العولمة العسكرية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، حيث قامت بتدشين هذه الزعامة مع اندلاع أزمة الخليج الثانية قبل أن تتدخل في منازعات وقضايا دولية أخرى، و هذا الأمر الذي أتاح لهذه الدولة التدخل في المناطق النائية وضبط بؤر التوتر واحتواء الأنظمة والجماعات المعادية لمصالحها، وهو ما تبين من خلال مناسبات دولية متعددة، كمشكل الشرق الأوسط، وأزمة البوسنة والهرسك، والمشكل الصومالي، وقضية " لوكاربي"، وأزمة هايتي وأفغانستان والعدوان على العراق، وكل ذلك عبر استثمار إمكانياتها داخل المؤسسات الدولية السياسية كمجلس الأمن، والاقتصادية كصندوق النقد والبنك الدوليين، هذا بالإضافة إلى تفعيل دور حلف الشمال الأطلسي على الرغم من انقضاء الحرب الباردة ليتلاشى مع المعطيات الدولية الجديدة.[14]

هذا فيما يخص التحدي الأمني العسكري، أما التحدي الأمني العام فنلاحظه من خلال عصابات الإجرام المنظم وامتداداتها العالمية وكذا ظاهرة العصر –الارهاب– الذي أصبح يتصف بالعالمية، خاصة وأن أحداث 11 سبتمبر 2001 أظهرت للعالم أن هذه الظاهرة عالمية، وأن أي دولة ليست في منأى عنها. [15]

الفرع الثاني: دور وظيفة الدولة في حماية أمنها من آثار العولمة

لا شك أن تحقيق الأمن الداخلي والحفاظ على الأمن الخارجي من الوظائف التقليدية للدولة، والتي كان ينظر إليها فلاسفة السياسة

كمهمة مركزية للدولة، وكان الاعتقاد السائد لدى العديد من السياسيين الممارسين أن الواجب الأسمى للدول هو تولي هذه المهام بفاعلية.[16]

إلا أن الجديد في هذا المجال يتمثل في ما أنتجته تكنولوجيا المعلومات من ثورة في الشؤون العسكرية التي هددت أمن الدول الضعيفة في هذا الميدان، إذ أن الأقمار الصناعية المستقرة في الفضاء من أجل الغرض الأمني، والإذاعة المباشرة، وأجهزة الكومبيوتر ذات السرعة العالية، والبرمجيات المعقدة تقدم القدرة على جمع المعلومات وتصنيفها ونقلها ونشرها عن أحداث معقدة تقع على رقعة جغرافية واسعة، وبالتالي حدث انكشاف أمني للكثير من الدول، وهو ما صعد من متطلباتها واحتياجاتها لتقوم بدور أكثر أهمية في هذا المجال. [17]

ويتمثل هذا الدور في كل القضايا والإشكالات الجديدة التي تواجه الدولة في عصر العولمة، الأمر الذي يفرض تطوير المهمة الأمنية للدولة وتحديث أساليب أدائها، وهنا يمكن الإشارة إلى بعض القضايا الجديدة، وما تتطلبه من أدوار ووظائف أمنية للدولة الوطنية على المستويين الداخلي والخارجي: [18]

1. التعرف على أنواع الجرائم التي تهدد الأمن الوطني، كالجرائم الاقتصادية ومنها: غسيل الأموال، التلاعب بالبورصة، والفساد الإداري، كما يجب على الدول وضع مخطط علمي وعملي للتعامل معها، حيث أن الآثار الناتجة عن مثل هذه الجرائم على أمن الدولة لا تقل عن التهديدات الخارجية، ويدخل في هذا الشأن الجرائم الممكن حدوثها من خلال التجارة الإلكترونية والجريمة الدولية وتجارة المخدرات ودفن النفايات النووية والكيميائية وغيرها، وهكذا نجد أن مجالات الوظيفة الأمنية قد اتسعت وتعقدت بصورة غير مسبوقة، حيث أن مثل هذه الجرائم تهدد الأمن الوطني للدولة من زوايا مختلفة.

2. مقاومة التطرف والإرهاب، حيث أن ظاهرة التطرف والإرهاب تعد من الظواهر الخطيرة التي تهدد الأمن الوطني، وعلاج هذه الظاهرة لابد أن يجمع بين الأساليب الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والنفسية، وعلى هذا الأساس أصبحت محاربة الفقر إحدى أدوات الأمن، ودعم التنمية عاملا مهما للاستقرار.

3. فيما يتعلق بمفهوم الأمن الخارجي، يدور دور الدولة حول الحفاظ على سلامة إقليم الدولة برا، بحرا وجوا، ومنع تعرضها للعدوان الخارجي، وتوفير القدرة اللازمة للتصدي له، هذا بالإضافة إلى الدفاع عن مصالح مواطني الدولة في الخارج، هذا المفهوم للأمن الخارجي لم يعد قاصرا على هذه الجوانب التقليدية، فاختراق إقليم الدولة لم يعد يتم بالوسائل العسكرية المباشرة، وإنما يتم بوسائل تكنولوجية متطورة، من خلال الأقمار الصناعية وغيرها من وسائل جمع المعلومات الحديثة، ويتم كذلك من خلال ما يمكن أن نطلق عليه "الأساليب الذكية" التي تدور حول تحليل البيانات الاستراتيجية للدولة والتعرف على كيفية إدراك صانع القرار السياسي للواقع السياسي الذي يعمل في إطاره داخليا وإقليميا وعالميا، ومن هنا فإن تحقيق الأمن الوطني على هذا المستوى لم يعد يتم من خلال الأساليب العسكرية وحدها، وإنما من خلال أساليب جديدة تعتمد على العلم والمعارف المتطورة.

وفي هذا السياق أصدر اتحاد العلماء الأمريكيين بيانا جاء فيه :"إن العالم لم يعد يدار بالأسلحة بعد الآن أو الطاقة أو المال، إنه يدار بالأرقام والأصفار الصغيرة، إن هناك حربا تحدث الآن، إنها ليست لمن يملك رصاصا أكثر، إنها حول من يسيطر على المعلومات، ماذا نسمع أو نرى؟ كيف نقوم بعملنا؟ كيف نفكر؟ إنها حرب المعلومات."، وهكذا يضاف إلى مدلولات الأمن الواسعة مدلول جديد اسمه "الأمن المعلوماتي"، يفرض على الدولة الوطنية أخذه بعين الاعتبار في هذا القرن الذي تؤدي التكنولوجيا فيه دورا أساسيا.

4. وفي مجال الأمن الخارجي كذلك، تبرز قضية التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول لاعتبارات إنسانية، وقد أخذ هذا النمط يتخذ شكل النزعة الإنسانية المسلحة المتجسدة في بعث جيوش متعددة الجنسية لفرض احترام حقوق الإنسان في دول مختلفة.

وتكمن الوظيفة الأمنية للدول الوطنية–خاصة في العالم الثالث – إزاء خطر التدخل الأجنبي، في تجنب حدوث أي حالات تبرر أو تفتح الباب أمام مثل هذا التدخل، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال الالتزام بتطبيق القانون بموضوعية وشفافية على جميع المواطنين دون تمييز، وتوفير سلطة قضائية منضبطة، وكذا الحفاظ على الأمن الداخلي والابتعاد على النزاعات التي قد تفضي الى حروب أهلية في الداخل لتستدعي القوى الاجنبية.

المبحث الثاني

دور وظيفة الدولة في التعامل مع آثار العولمة اقتصاديا واجتماعيا

إذا ما رجعنا إلى الأدبيات المعاصرة التي عنيت بدراسة الدولة ووظائفها الجديدة في عصر العولمة، سنلحظ اهتماما وتركيزا واضحا على مجموعة الأدوار والوظائف الاقتصادية للدولة، وربما يرجع ذلك إلى ازدياد أهمية العوامل الاقتصادية في الواقع المعاصر، وهو ما يدعو إلى التساؤل في الوقت ذاته عن دور الوظائف الاجتماعية للدولة، نظرا للعلاقة التلازمية بين الجانبين الاقتصادي (المطلب الأول) والاجتماعي (المطلب الثاني).

المطلب الأول

الآثار الاقتصادية للعولمة ودور وظيفة الدولة في التعامل معها

نتطرق في هذا الجزء من الموضوع الى الآثار الاقتصادية للعولمة (الفرع الأول)، ثم الى دور وظيفة الدولة في حماية اقتصادها من هذه الآثار (الفرع الثاني)

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية للعولمة على الدولة

ترجع العولمة في بداية ظهورها الى المجال الاقتصادي، وقد كان ذلك كنتاج للثورة العلمية والتكنولوجية التي مثلت نقلة جديدة لتطور الرأسمالية العالمية في مرحلة ما بعد الثورة الصناعية التي ميزت القرنين السابقين. فالثورة الصناعية بشكلها التقليدي ظهرت في منتصف القرن الثامن عشر في إنجلترا ومنها إلى القارة الأوروبية، حيث أدى التطور في استخدام الطاقة (البخار والكهرباء) إلى تغير جذري في أسلوب وقوى وعلاقات الإنتاج، وأدت هذه التغيرات المتلاحقة إلى الخروج من عصر الإقطاع وبداية مراحل التطور والتوسع الاقتصادي التي استلزمت بدورها الحصول على الموارد الطبيعية وفتح الأسواق العالمية، فارتبط بتلك المرحلة ظاهرة الحروب الأوروبية والاستعمار الخارجي بهدف توفير احتياجات الرأسمالية الصاعدة .[19]

وإذا كانت هذه الظواهر قد ارتبطت تاريخيا بمراحل التطور المختلفة للرأسمالية العالمية، فإن استمرار التطور التكنولوجي، وثورة المعلومات والاتصالات التي صاحبته، والتي شكلت فتحا جديدا في نمط الإنتاج وطبيعته، حققت بدورها تغييرا في شكل التفاعلات والتعاملات الدولية، حيث ظهرت الحاجة إلى توحيد أسواق الدول الصناعية في سوق عالمية واحدة، وتوفير إمكانيات الارتقاء بأداء الدول الصناعية بما يقتضيه ذلك من إعادة بناء شكل الرأسمالية، وكان ذلك يعنى ضرورة تجاوز الحدود القومية، وإزالة الأوضاع الاحتكارية وإعادة توزيع الدخل، والعمل على رفع مستوى المعيشة حتى يمكن توسيع الأسواق الخارجية للدول الصناعية لاستيعاب المنتجات الحديثة، وهى المرحلة التي عرفت بمجتمع الاستهلاك الكبير، بعد أن كانت قيمة الادخار هي القيمة الأساسية التي اتسمت بها الرأسمالية منذ نشأتها وحتى الحرب العالمية الثانية.[20]

وشكلت هذه السمات بذور التحول من نمط الرأسمالية القومية إلى الرأسمالية العابرة للقوميات، التي ارتبط بها ظهور مفهوم العولمة الذي عبر عن ظاهرة اتساع مجال الإنتاج والتجارة ليشمل السوق العالمية بأجمعها، بحيث لم يعد الاقتصاد محكوما بمنطق الدولة القومية وحدها، وإنما ظهر فاعلون اقتصاديون من نوع جديد، أي أن أهم ما ميز العولمة، هو أن الفاعلية الاقتصادية لم تعد قاصرة على مالكي رؤوس الأموال من تجار وصناعيين ومدراء كان نشاطهم محكوما في السابق بحدود الدولة القومية التي ينتمون إليها، وإنما

أصبحت تلك الفاعلية مرتبطة بالمجموعات المالية والصناعية الحرة عبر الشركات والمؤسسات متعددة الجنسيات، بعبارة أخرى، لم تعد الدولة القومية هي الفاعل أو المحدد الرئيسي للفاعلية الاقتصادية على المستوى العالمي، وإنما أصبح للقطاع الخاص الدور الأول في مجال الإنتاج والتسويق والمنافسة العالمية، كما أصبحت الشركات متعددة الجنسيات تلعب دورا محوريا في هذا المجال.[21]

ومع تطور وسائل الاتصال المعلوماتية، أصبحت الاسواق المالية لا تخضع لأي سلطة وصية، فقد خلقت فضاء مالي مسيطر بحكم حجم المبادلات وتشابكها، هذا المجال الاقتصادي والمالي الشامل والمتكامل على المستوى العالمي، قد يسمح بإنشاء سوق حرة وحيدة للأموال، ذلك قد يعني أن الشركات المتعددة الجنسيات لها حرية في استلاف أو وضع أموالها بدون حدود في أي مكان.[22]

وهكذا أخذت الشركات متعددة الجنسيات تحل تدريجيا محل الدولة، إذ لم تعد حدود الدولة الوطنية هي حدود السوق الجديدة، بل أصبح العالم كله مجالا للتسويق، سواء كان تسويقا لسلع تامة الصنع أو لمستخدمات وعناصر الإنتاج أو لمعلومات وأفكار، فقفزت بذلك فوق أسوار الدولة، وأخذت هذه الأسوار تفقد قيمتها الفعلية، بل أصبحت أكثر فأكثر أسوارا شكلية، سواء تمثلت في حواجز جمركية أو حدود ممارسة السياسات المالية والنقدية، أو حدود السلطة السياسية، أو حدود بث المعلومات والأفكار، كما أن الشركات متعددة الجنسيات لا تقوم بإحداث هذه التغييرات والتعديلات وحدها، بل تستعين بجهود هيئات ومؤسسات أخرى، منها المؤسسات المالية الدولية، كصندوق النقد والبنك الدوليين، ومنها وكالات الأمم المتحدة، ومنها مختلف وسائل التأثير في الرأي العام.[23]

وفي معرض دفاعهم عن هذه الأفكار، يقول أنصار العولمة أن الاقتصاد المعولم بتحرره من السياسة، يسمح للشركات والأسواق وعوامل الإنتاج بأن تحظى بقدر وفير من الأفضلية، دون أن يشوهها تدخل الدولة ويزعمون أن التجارة الحرة والشركات متعددة الجنسيات وأسواق رؤوس الأموال العالمية قد حررت الأعمال الاقتصادية من قيود السياسة، وهي قادرة على تزويد الناس في أرجاء العالم بأرخص المنتجات وأكثرها كفاءة.[24]

ومن ناحية أخرى، أدى تنافس الدول الرأسمالية القوية في ظل العولمة إلى تهميش دور دول العالم الثالث غير القادرة على المنافسة، ولعل هذا الواقع هو ما قاد إلى الاعتقاد في استناد العولمة إلى الداروينية وقانون البقاء للأصلح، حيث رأى بعض المفكرين أن القوى الرأسمالية الكبرى والمتدثرة بغطاء العولمة، قد وجدت في هذا المبدأ أساسا نظريا صالحا لإسباغ الشرعية على تجليات العولمة وتداعياتها، بل اعتقد بعضهم أن العولمة هي ما بعد الاستعمار، باعتبار أن الـ ما بعد في مثل هذه التعبيرات لا يعنى القطعية مع الـ ما قبل بقدر ما يعني الاستمرار بصورة جديدة كما نقول ما بعد الحداثة، كما اعتبر المعارضون للعولمة أن القاعدة الاقتصادية التي تحكم اقتصاد العولمة هي إنتاج أكثر ما يمكن من السلع والسلع المصنعة بأقل ما يمكن من العمل، وبالتالي تبدو الخصخصة والمبادرة الحرة والمنافسة على حقيقتها كإيديولوجيا للإقصاء والتهميش وتسريح العمال بمبدأ كثير من الربح وقليل من المأجورين.[25]

إن تركز الاستثمارات الأجنبية المتجهة نحو بلدان العالم الثالث في بلدان شرق آسيا له ما يبرره، بتوفرها على مناخ استثماري ملائم واستقرار اقتصادي كلي، وتمثل الظروف المالية المتسمة بضعف قدرة دول العالم الثالث على زيادة تعبئة الادخار نتيجة ضعف المداخيل، حافزا لمؤسساتها على الحرص على الدخول في شراكات مع المؤسسات الأجنبية قصد التعلم من جهة، وتفادي مشاكل الاستدانة من جهة اخرى.[26]

الفرع الثاني: دور وظيفة الدولة في الاستفادة من الآثار الاقتصادية للعولمة

خضع دور الدولة وتدخلها في الشؤون الاقتصادية أو عدمه، لجدلية تاريخية طويلة عبر مسيرة الرأسمالية، فلقد أسهمت الدولة الحديثة منذ قيامها في تطور الرأسمالية، إذ ساعدت على تحقيق التراكم الرأسمالي وإقامة الصناعات على نحو مباشر وغير مباشر في البداية، فاتسع نطاق تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وأخذ إجراءات واتجاهات متعددة تصب في خدمة استكمال بناء مرحلة التراكم

الرأسمالي وإقامة الصناعات، وبعد أن تم استكمال بناء الرأسمالية، دخل دور الدولة مرحلة جديدة، حيث أصبح تدخلها في الحياة الاقتصادية يشكل عبء على الرأسمالية، مما أدى إلى الدعوة إلى تقليص هذا الدور بعد أن تخطى الاقتصاد الرأسمالي مرحلة تحقيق التراكم، وظهر تعبير "الدولة الحارسة" الذي يشير إلى اختصار وظيفة الدولة في تهيئة المناخ المناسب للأفراد ضمن المجتمع ليمارسوا أعمالهم بحرية تكاد تكون تامة.

وتوضيحا للدافع الخفي الذي يقف وراء تبني دعاة العولمة لهدف إضعاف الدور الاقتصادي للدولة، يرى البعض أن القوى الرأسمالية في مراحل نشأتها الأولى قد اتخذت من الدولة الوطنية أداة لتحقيق أهدافها، إذ أسهمت أجواء الأمن والديمقراطية والاستقرار السياسي، التي كفلتها الدولة في انتعاش القوى الرأسمالية محليا، ثم اتخذت الرأسمالية من القوة العسكرية للدولة أداة لتوسيع نطاق سيطرتها عالميا من خلال مرحلة التوسع الاستعماري، أما الآن فقد استشعرت الرأسمالية أنها قد وصلت إلى مرحلة النضج وإمكانية الاعتماد على الذات، ومن ثم لم تعد بحاجة إلى دور الدولة بل أكثر من ذلك، لقد أصبحت الدولة ضمن منظار القوى الرأسمالية تمثل قيدا أو عائقا يكبل حركة الرأسمالية ويعرقل جهودها في تحقيق أهدافها، ومن ثم جاءت الدعوة إلى إحلال الشركات متعددة الجنسيات محل الدولة، وهكذا تحددت مهمة الدولة في عصر العولمة – من وجهة نظر الليبراليين الجدد – في كونها مجرد مضيفة للشركات متعددة الجنسيات. [27]

وتستهوي هذه الأفكار العديد من الاقتصاديين والسياسيين في العالم الثالث، الذي اختارت معظم دوله طريق التخطيط الاقتصادي واستأثرت بسلطة سياسية متعاظمة استخدمتها من أجل فرض خياراتها على المجتمعات، فاستحوذت على كل المقدرات والموارد الاقتصادية وأخذت على عاتقها توفير كافة الخدمات وإعالة أهل الكفاف، إلا أنها في التنفيذ عجزت عن تقديم هذه الخدمات بالشكل وبالمستوى المطلوب، وتعثرت خطط النمو الاقتصادي وعجزت عن المنافسة وشاعت ممارسات الاقتصاد السري والسوق السوداء، وحالات التهرب من الضرائب وعدم احترام القوانين، وهذه السمات قد يعبر عنها اسم "الدولة الرخوة" وهو اسم استخدمه "غنار ميردال" في أواخر الستينيات من القرن الماضي. [28]

وبتعدي العولمة صيغتها القديمة كنظام اقتصادي وحسب، أصبح امتدادها إلى مجالات الحياة المختلفة سواء في السياسة أو الإعلام أو الثقافة بوجه عام، فالنمو الاقتصادي الرأسمالي كما يستلزم وجود أسواق حرة، يستلزم أيضا وجود أنظمة سياسية وشكلا معينا من أشكال الحكم، فتعدد مراكز القوة الاقتصادية استلزم بدوره تعددا في مراكز القوة السياسية، وخلق بدائل وتعددية في القوى على مستوى السلطة ومنع تركيز القوة السياسية، ومنع تركيز الثروة في يد الدولة، وتحقيق درجة هامة من اللامركزية، ولذلك لم تكن مصادفة أن كانت الصيغة الديمقراطية الليبرالية في الحكم هي الصيغة التي ارتبطت بالمجتمعات الرأسمالية وتطورت معها، أي مع الرأسمالية ذاتها، وأكدت نفسها بانتصارها على كل الصيغ والأشكال الأخرى، بدءا من النازية والفاشية إلى البلشفية، وقد كان انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط النظم الشمولية في أوروبا الشرقية والتحولات المتلاحقة نحو أشكال الحكم الديمقراطي أبرز مظاهر الارتباط بين التطور الرأسمالي والتطور الديمقراطي، ،من هنا اعتبر البعض أن الديمقراطية الليبرالية وقرينتها الرأسمالية هي نهاية التاريخ الإنساني، وأن النموذج الأمريكي هو خلاصة وقمة التطور البشرى. [29]

وبتزايد تنامي الآثار الاقتصادية والمالية للعولمة، اتضح لدينا أن الدولة لم تعد تملك وسائل إرساء سياستها الاقتصادية، فالبنوك المركزية ليس لها القدرة على فرض نمط مالي معين، وقد وضع مؤتمر الدول المصنعة المنعقد بتاريخ جوان لسنة 1995 آليات تنبيه مبتكرة للمخاطر التي قد تحدثها الدول في إرساء سياستها الاقتصادية في اطار العولمة، فالدول القومية قد وضعت سيادتها في المجال الاقتصادي، وعليه على الدولة لاسيما في دول العالم الثالث، أن تتكتل وترسي قواعد تعاون جنوب–جنوب، مع إبراز دائما تناقضات الدول المصنعة حتى يتم الإفلات من قبضة الدول الكبرى. [30]

وقد دفعت هذه العوامل الدولة الوطنية في العالم الثالث إلى التخلي عن التزاماتها التقليدية أو التحلل من كثير من أدوارها ووظائفها الاقتصادية، وسعت إلى قصر دورها على الأمن والرقابة والعدالة، وجاءت إفرازات العولمة لتعزز هذا التوجه وتدفع به قدما، وبذلك ستكون دول العالم الثالث الأكثر تأثرا بالتحديات التي تفرضها العولمة، نتيجة ضعف أجهزتها وهشاشة مؤسساتها في بعض الحالات، وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، مع نقص إمكانات الدولة وعدم توفر القدرات المناسبة للتصدي للمشكلات، فضلا عن تدني القدرات التقنية للكثير من دول العالم الثالث، بينما تقوم الدول الرأسمالية في النظام الرأسمالي العالمي بالعمل على تأمين سلامة نظامها وتوسيعه، عبر تحقيق حرية التجارة الخارجية وحرية انتقال رؤوس الأموال.

لقد شكلت الدولة الوطنية العنصر الأساسي في مفهوم الاقتصاد الدولي، وتشكل الشركات متعددة الجنسيات العنصر الأساسي في مفهوم العولمة، ورغم ذلك لازالت الدولة في عصر العولمة مطالبة بأداء الأدوار الاقتصادية الآتية:[31]

1. وضع القواعد القانونية المنظمة للنشاط الاقتصادي وتوفير الضمانات القانونية والإدارية لقيام القطاع الخاص بدوره في النشاط الاقتصادي مع متابعته، ووضع الضوابط اللازمة لامتثاله للقواعد القانونية المنظمة لنشاطه، ومن ثم فوضع القواعد القانونية وحده لا يكفي، وإنما لابد وأن يرتبط به القيام بمهمة المتابعة ووظيفة الضبط الملزم للامتثال لهذه القواعد.

2. توفير الظروف الملائمة للمنافسة ومنع الاحتكار، وذلك من خلال مبدأ الشفافية في المعاملات والمعلومات، فلا يمكن للدولة الوطنية – مثلا- أن تحمي المهن التي تندثر نتيجة التطور والتقدم التقني والمنافسة العالمية، إنما يمكنها إدارة التحول بشكل يدفع العاملين إلى التكيف مع الأوضاع الجديدة، والسعي إلى مقاومة الفساد.

3. وضع منظومة من السياسات المالية والنقدية المرنة، القادرة على تمكين الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي وتوجيهه، بما يحقق الأهداف المطلوبة للدولة ككل، ويعالج أي خلل في التوجهات الاقتصادية التي يمكن أن تحدث لنظام اقتصاد السوق.

4. إدارة الأزمات الاقتصادية والمالية والنقدية المحتملة، من خلال وضع منظومة من السيناريوهات المحتملة وتطويرها باستمرار، وإعداد فرق لإدارة الأزمات الاقتصادية المتوقعة والمحتملة.

وقد خصص البنك الدولي تقريره السنوي عن التنمية في العالم عام1997 لموضوع "الدولة في عالم متغير"، وحدد التقرير الوظائف الاقتصادية للدولة على النحو الآتي:[32]

- إيجاد قواعد قانونية اقتصادية أساسية وحماية حقوق الملكية.
- توفير بيئة مناسبة للسياسة العامة تتسم بالشفافية والمرونة وعدم الفساد.
- الاستثمار في البشر والأبنية الأساسية.

إن هذه الوظائف المحددة تمكن الدولة من مواجهة انفتاح الأسواق وانتقال رؤوس الأموال والمشكلات الاقتصادية المستجدة، حتى تظل الدولة حارسة للصالح الوطني العام بدلا من أن تكون حارسة لرأس المال العالمي ومصالح الشركات متعددة الجنسيات.

المطلب الثاني

الآثار الاجتماعية للعولمة ودور وظيفة الدولة في التعامل معها

وللإلمام بدور وظيفة الدولة في المجال الاجتماعي، يجب علينا أن نتطرق الى الآثار الاجتماعية للعولمة عليها (الفرع الأول)، ثم الى دورها في الحد من هذه الآثار (الفرع الثاني)

الفرع الأول: الآثار الاجتماعية للعولمة على الدولة

إذا كان الجانب الاقتصادي ذا أهمية خاصة في عملية الإصلاح، فإن ذلك لا يعني تراجع دور الدولة الاجتماعي، وعلى وجه الخصوص وظيفتها المتعلقة بالسياسات التوزيعية التي تسعى لتحقيق أكبر قدر من العدالة الاجتماعية، فتوزيع ثمار التنمية الاقتصادية

بما يضمن وصولها إلى القاعدة العريضة في المجتمع لا يحدث تلقائيا؛ وإنما يرتبط في الغالب بسياسات توزيع الدخول والخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة.[33]

وبما أن المجال الاجتماعي شديد الارتباط بالمجالات المعلوماتية، الثقافية والاتصالات لما لهم من بالغ الأهمية والأثر، فقد أصبحت تيارات العولمة واتجاهاتها المختلفة تتدافع وتتزاحم من خلالهم، حيث نجد أن هناك فواعل وعوامل رئيسية ذات قوة تأثيرية هائلة تدعم العولمة، وأهمها[34]:

-شبكة الإنترنت، والتي تمارس دورها الرئيسي في توحيد العالم، وزيادة ترابطه واتصاله.

-التجارة الإلكترونية، والتي يبلغ حجمها السنوي حاليا ما يزيد عن 101.9 مليار دولا، واستطاعت جذب مئات الملايين إليها، حيث وجد كل منهم فيها مآربه وأهدافه ووسيلته للتعايش، وإشباع احتياجاته ورغباته.

– المنظمات الجماهيرية غير الحكومية، والتي أصبح لها دورها المهم في إعادة تشكيل التوجه الاجتماعي العام وخلق رأي عام مستنير اتجاه القضايا العالمية.

-التغطية الإعلامية الكونية، فالمتابع للشبكات الإعلامية الإخبارية وما تحققه من وظيفة اتصالية، ونقل فوري للأخبار إلى أي مكان في العالم، وجعل المشاهد لها يعايشها معايشة العين والإحساس و الرأي، يكتشف بما لا يدع مجالا للشك أن العولمة الإعلامية قد أصبحت واقعا ملموسا ومعاشا.

– شبكة الاتصالات العالمية، فقد أتاح التطور المتصاعد في تقنية الاتصالات وتطور أنظمة الشبكات والدوائر الفائقة التقدم واستخدام أنظمة الهواتف النقالة والاتصالات الخلوية بالأقمار الصناعية مباشرة، قدرة هائلة على جعل سكان العالم باختلاف أماكنهم مرتبطين ببعضهم البعض، بما أزال العزلة وحواجز المكان وفواصل الزمان.

وعلى نحو ما هو متوقع، فقد شغل تأثير العولمة على مفهوم السيادة ووضعية الدولة القومية حيزا لا يستهان به من شواغل المحللين السياسيين في رؤيتهم للعولمة، التي تهدف إلى جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من المحدود المراقب إلى اللامحدود في منأى عن كل مراقبة، والمحدود طبقا لهذا التعريف يؤكد على دور الدولة القومية التي تتمتع بسيادة وطنية كاملة تستطيع من خلالها توفير الحماية الداخلية والخاصة، أما اللامحدود فهو النطاق العالمي، حيث تسعي العولمة إلى إلغاء حدود الدولة القومية في المجال الاجتماعي على غرار بقية المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية وتعميم نمط معين من الأفكار ليشمل الجميع[35].

الفرع الثاني: دور وظيفة الدولة في التعامل مع الآثار الاجتماعية للعولمة

ظلت الدولة كصورة من صور التنظيم السياسي والقانوني للسلطة السياسية في المجتمعات تضطلع بدورها عبر العصور من خلال استهدافها تحقيق الخير العام لأعضاء المجتمع ككل، وهذا ما يصطلح عليه "بوظائف الرفاه العام"، التي يقصد بها جميع وظائف الدولة التي يؤدي قيامها بها إلى التحسين المباشر للأحوال التي يعيش المواطنون أو يعملون في ظلها، كتحسين الصحة والسكن والضمان الاجتماعي وما شابهها من متطلبات الحياة الكريمة، وهذه الوظائف هي التي تجعل الدولة أداة للخدمة لا أداة للسيطرة.

وقد وجدت هذه الفكرة قبولا واسعا خاصة منذ بدايات القرن العشرين، فكانت الدولة تحرص على الرعاية الاجتماعية لمواطنيها، فيما يتصل بتوفير الغذاء والإسكان والتعليم والرعاية الصحية والحد الأدنى للأجور، كما واكب ذلك أيضا تبني سياسات الضرائب التصاعدية التي تستهدف إعادة توزيع الدخل على المستوى الوطني تحقيقا للعدالة الاجتماعية، ودعما للطبقات المتوسطة التي تعتبر عماد الاستقرار والتوازن في المجتمع، وقد أدى هذا الاتجاه والسياسات التي تولدت عنه إلى إيجاد ما عرف بمصطلح "دولة الرفاه" في الولايات المتحدة الأمريكية ونظم الاشتراكية الديمقراطية في دول أوربا الغربية.[36]

ويعتبر الحديث عن الدور الاجتماعي للدولة هنا على أنه حديث عن دور المؤسسات الحاكمة للدولة في النشاطات الاجتماعية

المختلفة، وبالتالي يمكننا تعريف الدور الاجتماعي للدولة في ظل العولمة بأنه: "ما يجب أن تقوم به المؤسسات الحاكمة في الدولة من تدخلات لحماية مواطنيها، اقتصاديا واجتماعيا، من التأثيرات السلبية للعولمة، من خلال التدخل، سياسيا وتشريعيا، بوضع السياسات وسن التشريعات اللازمة لتنظيم قوى السوق وإصلاح الاختلالات الناجمة عن عملها؛ لتحقيق العدالة الاجتماعية وضمان الاستقرار الاجتماعي، من خلال توفير شبكات الأمن الاجتماعي ضد المخاطر والأمراض الاجتماعية كالفقر والتهميش والاستعباد، وتوفير السلع والخدمات العامة، وضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية لجميع المواطنين".[37]

وقد أصبح واضحا بشكل متزايد، كما يؤكد الاقتصادي الأمريكي "جوزيف ستجليتز"، أن العولمة كما تم تطبيقها لم تف بما تعهد مؤيدوها بتحقيقه، أو بما يمكنها ويجب عليها تحقيقه، وفي بعض الحالات، لم ينجم عن العولمة نمو، لكن حتى في الحالات التي تَحقَّق فيها نمو لم تَصل المكاسب للجميع، وفي الأغلبية الساحقة من الحالات، كان التأثير النهائي للسياسات التي وضعها إجماع واشنطن لمنفعة القلة على حساب الكثرة، ولصالح الأثرياء على حساب الفقراء، وفي العديد من الحالات، حلت المصالح والقيم التجارية محل الاهتمام بالبيئة والديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.[38]

وإذا كنا إلى اليوم نتحدث عن عالم يزيد تكامله وتقل عدالته، فإننا نتحدث في اللحظة نفسها عن الحاجة إلى الوظيفة الاجتماعية للدولة، يصدق هذا التحليل بالأساس على دول العالم الثالث حديثة الوفود إلى الساحة الرأسمالية، والتي أورثها إطلاق قوى السوق مشاكل جسيمة لا قبل لها بها، لكن دول العالم المتقدم العريقة في التقاليد الرأسمالية، غير معفية بالكامل من مشاكل من النوع نفسه، ففي دول الاتحاد الأوربي مالا يقل عن 18مليون عاطل، كما أن 17% من سكانه يعيشون تحت خط الفقر.[39]

جدير بالذكر كذلك، أن الدولة المعاصرة لا تعمل خارج السوق أو فوقها، ولكنها بدلا من ذلك تتداخل عضويا معها، فإنه من المسلم به أن الأسواق إذا ما تركت لحالها فلن نستطيع تخيل قيام مجتمع لائق للجميع، وكما قال "جون جريي": فإن التاريخ يؤكد أن الأسواق الحرة ليست ذاتية الانضباط، فهي في صميمها مؤسسات في مهب الريح وعرضة لفترات من الرخاء والأزمات التي أساسها المضاربة، وأنها لكي تعمل بصورة جيدة لا تكون بحاجة فقط إلى الضبط والتنظيم، بل أيضا إلى الإدارة الفعالة"، وبالتالي يقع على عاتق الدولة، كفاعل مستقل في السوق، مسؤولية خدمة مصالح المجتمع ككل، وعلى الرغم من أن الدولة عامل واحد في السوق، إلا أنها، كما يرى "روجوف"، تختلف عن غيرها من العوامل، بما يعكس الاختلاف النوعي بين المنافع العامة والخاصة وبين الوسائل الاجتماعية والفردية، وعلى الرغم من أن الدولة، مثل أي وكيل في السوق، لا بد أن تتعامل مع ندرة الموارد، فإن الدولة تصمم على تعظيم المنافع الاجتماعية على المنافع الفردية.[40]

هذه الأوضاع وغيرها، تتطلب من الدولة الوطنية الاضطلاع بمجموعة هامة من الأدوار في اطار الوظيفة الاجتماعية والتي يمكن إيجازها فيما يأتي:[41]

1. تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين في المجالات المختلفة من خلال آليات ووسائل جديدة تقوم على أساس الشراكة بين الدولة والمواطنين وقوى المجتمع المدني، ومن خلال الأسلوب اللامركزي في تحديد الاحتياجات وتوفير الوسائل والسبل الملائمة لتلبية هذه الاحتياجات، وهو ما يعني إحياء دور المجتمع المدني في مجال تقديم هذه الخدمات.

2. تطوير نظم التأمينات الاجتماعية والمعاشات بما يتلاءم والظروف الجديدة، وابتكار الوسائل الملائمة لإدارة واستثمار أموال التأمينات الاجتماعية، بما يؤدي إلى توفير موارد جديدة لتمويل نظم هذه التأمينات.

3. الاهتمام بمشكل الفقر من خلال توفير آليات نابعة من خبرة المجتمع من خلال التكافل الاجتماعي والتحول من أسلوب تقديم الإعانة إلى أسلوب المساعدة على الخروج من دائرة الفقر.

4. علاج الجوانب الاجتماعية لمشكلة البطالة، من خلال التعامل مع المجتمعات المحلية وتحديد طبيعة المشكلة لكل مجتمع محلي،

والبحث عن أساليب نابعة من هذه المجتمعات المحلية لعلاج مشكلة البطالة بها.

5. إدارة الصراع الاجتماعي في أبعاده ومستوياته الجديدة المتداخلة والمعقدة وبما يؤدي إلى تقليل حدة العنف الاجتماعي لأقل درجة ممكنة، وهو ما يحقق الدرجة الملائمة من الاستقرار الاجتماعي، وذلك عن طريق الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص وقوي المجتمع المدني.

6. الاستثمار في مجال تنمية الموارد البشرية في التعليم والتدريب، لأن الدولة الوطنية تحتاج إلى مزيد من العلم والمعرفة والخبرة خاصة في مجالات الاستثمار والإنتاج، من أجل مواجهة التحديات الناشئة عن تطبيق آليات السوق، مما يتطلب دعم جسور التعاون بين مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي من جهة، وبينها وبين المجتمع ومؤسساته المختلفة من جهة أخرى، بالإضافة إلى تنمية وتشجيع ملكات الإبداع بمختلف الحوافز المادية والأدبية، ولأن محور الانقسام الاجتماعي قد صار بين من يعلمون ويعرفون ومن لا يعلمون ولا يعرفون، فإن قيام الدولة بتوفير الفرص المتكافئة للراغبين في التعليم والقادرين عليه واكتساب المعرفة والمهارات اللازمة لعصر العولمة، يمثل جوهر تحقيق العدالة الاجتماعية في هذا العصر.

ولاشك أن الحديث عن دور الدولة في مجال التعليم، يدفعنا للتساؤل عن الوظيفة الثقافية للدولة في عصر العولمة، وفي هذا الإطار لابد من التذكير أن العولمة تشكل تحديا للسيادة الثقافية للدول، مما يستتبع تأثيرا على خصوصيتها الثقافية، لذا على الدول اليوم أن تعمل جاهدة من أجل تحديد ثقافتها وجعلها أكثر فعالية في ضوء العولمة، التي أصبحت خلالها المنافسة بين النماذج الثقافية على مستوى القيم والإنتاج والتنظيم قوية قوة المنافسة الدائرة بين النماذج الاقتصادية المختلفة.

وعلى هذا الأساس، تسعى الدول إلى المحافظة على ثقافاتها والحيلولة دون تذويبها، ولن يكتب للدولة الوطنية النجاح في مسعاها هذا، إلا إذا قامت بأداء الوظائف الثقافية الآتية: [42]

1. أن تنمي في داخلها قيم الحرية والانفتاح والحوار والعدالة، ذلك أن هذه القيم هي التي تجعل ثقافة ما أكثر جاذبية من غيرها.

2. خلق تزاوج فعال بين الثقافة والتقانة الحديثة، مما يجعل الثقافة سلعة ذات جاذبية عالية يصبح من السهل قبولها والتعامل معها.

3. على الدول التي تهدف إلى مواجهة التهديدات الثقافية للعولمة تقليل اعتمادها على الخارج عن طريق العمل من أجل تقديم منتوج ثقافي يكون الأرقى والأجود.

4. الدول التي تتكون من مجموعات عرقية وثقافية مختلفة، عليها العمل على تفعيل التنوع الثقافي فيها بالشكل الذي يساهم في إغناء الثقافة الوطنية، ويحول دون إثارة الصراعات والانقسامات العرقية والثقافية التي نجدها اليوم أكثر بروزا.

وما يمكن استنتاجه أنه مع مفاهيم العولمة والطابع الكوني للاقتصاد وانتشار القيم الديمقراطية لم تعد الدولة المورد الوحيد للخدمات الاجتماعية، بل دخل القطاع الخاص، وزاد دور الفواعل الأخرى، وأضحى واجبا على الدولة إحداث مزيد من التغيير لتتلاءم مع دورها الاجتماعي الجديد، وإذا أخبرنا التاريخ بأن التنمية التي تعتمد على سيطرة الدولة قد أخفقت، فإن التنمية دون دولة لن تنجح في النهاية.

الخاتمة

هناك الكثير من المصطلحات والقضايا عبر العالم ما زال الجدل يدور حول مفاهيمها وأبعادها، وهذا الأمر يعود الى التوجهات المختلفة لمن يتناولها في الدراسة، ومنها العولمة، ففي موضوع العولمة هناك الكثير من القضايا الاستقصائية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، ويأتي موضوع الدولة وتأثرها بالعولمة كإحدى هذه القضايا التي يجب العمل على البحث فيها وإبراز الأدوار الجديدة للدولة من خلالها.

وبعد الاطلاع على هذه القضية بنظرة فاحصة للواقع في هذا البحث ومراجعة آراء الباحثين، يمكن القول أن وجود الدولة بل الدولة

القوية هو أمر ضروري ، فالقوى الرأسمالية المعولمة ترى في وجود الدولة القوية التي تتساوق مع الرغبات الدولية أمرا ضروريا للحفاظ على مصالح الدول الكبرى تلك، لكن هذه الدول إذا تعارض سلوكها تجاه هذه القوى فإنها تصبح عرضة للتهديد والمضايقة بمختلف الوسائل والطرق، فالعراق على سبيل المثال، على غرار كثير من الدول، تعرض الى الاعتداء وشنت ضده حرب طاحنة، انهارت من خلالها الدولة، ولكننا نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية معنية في تشكيل حكومة جديدة للعراق تستطيع ضبط الأمور وتحمل المسؤولية بما يخدم مصالحه ومصالح هذه الدول، بمعنى آخر فان الدولة التي لا تغير وظائفها بما يتناسب مع هذه المرحلة – العولمة– ستصبح تحت دائرة الخطر و التهديد اذا لم تعمل على توفير جميع الظروف المناسبة لتحقيق مصالح الدول الكبرى.

إن العولمة الآن تعد في أوجها، وفي نفس الوقت ، فان الدولة قائمة أيضا، ولكن بأدوار ووظائف إما أن تكون قوية ومناسبة لهذه العولمة، أو تكون لمصالح من يقود هذه العولمة، حيث يمكن القول أن كل ما يحكم العالم هي المصالح ،أي مصالح الأقوى، وأن ما جاءت به العولمة من ديمقراطية وحقوق إنسان كجزء من نتائجها وتعرض الدول والزعماء الى المسائلة ، فان هذا التأثير ما زال ضعيفا على الدولة ما دامت هذه الدول محافظه على مصالح الدول الكبرى ، وهنا يصبح الحديث عن اندثار الدولة أمرا غير دقيق وخصوصا أن ما يحدث هو تغير في وظائف الدولة وإعادة ترسيم لدورها في ظل هذه المستجدات، وهذا ما يقودنا إلى أن هناك دول قوية وصاحبة نفوذ ومصالح ، وفي المقابل هناك دول ضعيفة تابعة الى العالم الغربي ، تتلقى تغير وظائفها بما يخدم مصالح الدول الكبرى المعولمة ، وكل هذا لا يقود الى اندثار الدولة وتلاشيها وإنما الى بقائها بل وتقويتها اذا تم تحديث أدوارها ووظائفها الجديدة بما يتناسب مع متطلبات العولمة.

الهوامش:

[1] أنس حسين بواطنة، العولمة والدولة: انهيارها أم تغير في وظائفها، مجلة الحوار المتمدن، العدد 3097 ، 2010، الموقع الالكتروني http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=226058 (لوحظ يوم 2017/12/21 على الساعة 09:22)

[2] د. عبد المجيد قدي، العولمة وتجلياتها :الواقع والفرص أمام دول العالم الثالث، مجلة النائب، العدد الأول، الجزائر، 2003، ص 73.

[3] د. فوزي أوصديق، دراسات دستورية والعولمة، الطبعة الثانية، دار الفرقان، الجزائر، 2001، ص 14-15.

[4] المرجع نفسه، ص 28.

[5] انس حسين بواطنة، المرجع السابق، صفحة الموقع.

[6] المرجع نفسه، صفحة الموقع.

[7] د. على أبو هاني: تراجع مبدأ سيادة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، مجلة البحوث والدراسات العلمية، العدد 06، جامعة المدية، 2012، ص17.

[8] د. فوزي أوصديق، المرجع السابق، ص28.

[9] المرجع نفسه، ص 29.

[10] جمال منصر، الدولة في عصر العولمة: رؤية من المنظار الوظيفي، مجلة الديمقراطية، مقال منشور على الأنترنيت، الموقع http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=129 (لوحظ يوم 2017/12/23 على 21:22)

[11] المرجع نفسه.

[12] د. عبد الرزاق دحدوح، د. شكيب جوهري، سيادة الدول في ظل العولمة، مجلة النائب، العدد الأول، الجزائر، 2003، ص 93.

[13] بن سعيد خديجة، سيادة الدول في ظل العولمة، محاضرات للطلبة، كلية الحقوق؛ مراكش–شعبة الدراسات الدولية– الفصل السادس، السنة الجامعية 2007–2008، منشور على الأنترنيت، الموقع الالكتروني: http://sciencesjuridiques.ahlamontada.net/t2116-topic (لوحظ يوم 2017/12/25 على 14:16)

[14] المرجع نفسه.

[15] د. عبد الرزاق دحدوح، د. شكيب جوهري، المرجع السابق، ص 93.

[16] جمال منصر، المرجع السابق، صفحة الموقع.

[17] حمدوش رياض، تحديات الدولة الوطنية في ظل ثورة المعلومات – تكيّف أم انكشاف ـ، الملتقى الوطني العلمي، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2009، منشور على الموقع الالكتروني :
http://www.politics-dz.com/threads/mstqbl-aldul-alutni-fi-zl-alyulm-umgtmy-almylumat-xhal-algzar.3096/ (لوحظ يوم 2018/01/03 على 11:05)

[18] جمال منصر، المرجع السابق، صفحة الموقع.

[19] الموسوعة الإلكترونية ويكيبيديا، موقع: www.wikipedia.org (لوحظ يوم 2018/08/11 على 22:15)

[20] محمود خليل، العولمة والسيادة: إعادة صياغة وظائف الدولة، مجلة كراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية – الأهرام، العدد 136، فبراير 2004، الموقع الإلكتروني
www.ahram.org.eg أو http://www.alajman.ws/vb/showthread.php?t=13629(لوحظ يوم 2018/01/03 على 23:52)

[21] المرجع نفسه.

[22] د. فوزي أوصديق، المرجع السابق، ص 15.

[23] جمال منصر، المرجع السابق، صفحة الموقع.

[24] المرجع نفسه.

[25] د. محمود خليل، المرجع السابق، صفحة الموقع.

[26] د. عبد المجيد قدي، المرجع السابق، ص 77.

[27] جمال منصر، المرجع السابق، صفحة الموقع.

[28] المرجع نفسه.

[29] د. محمود خليل، المرجع السابق، صفحة الموقع.

[30] د. فوزي أوصديق، المرجع السابق، ص 15.

[31] جمال منصر، المرجع السابق، صفحة الموقع.

[32] المرجع نفسه.

[33] د. فرغلي هارون، الدور الاجتماعي للدولة في ظل العولمة، مجلة الألوكة الثقافية، مقال منشور على المجلة الالكترونية في الانترنيت، الموقع الالكتروني /http://www.alukah.net/culture/0/55889 (لوحظ يوم 2018/01/05 على 10:32)

[34] د. محمود خليل، المرجع السابق، صفحة الموقع.

[35] المرجع نفسه.

[36] جمال منصر، المرجع السابق، صفحة الموقع.

[37] د. فرغلي هارون، المرجع السابق، صفحة الموقع.

[38] المرجع نفسه.

[39] جمال منصر، المرجع السابق، صفحة الموقع.

[40] د. فرغلي هارون، المرجع السابق، صفحة الموقع.

[41] جمال منصر، المرجع السابق، صفحة الموقع.

[42] المرجع نفسه.